

سياسة مصر الزراعية^(*)

زراعة القمح :

أعتقد أن تحديد مساحة الأراضي التي تزرع قطناً مضافاً إليها المكافأة التي قررت الحكومة منحها للمزارعين الذين يستبدلون زراعة الحبوب بزراعة القطن ستؤدي إلى زيادة كبيرة في مساحة الأراضي التي ستمهد لزراعة الحبوب .

وتبلغ مساحة الأراضي التي ستزرع قمحاً فقط ١٥٠٠.٠٠٠ فدان في الموسم الحالي و ١٨٦٠.٠٠٠ فدان في الموسم المقبل .

ويمنح الفلاحون مكافأة مقدارها جنيهان مصريان عن كل فدان يزرعونه قمحاً أو شعيراً أو فولاً من مساحة الأراضي التي حددت زراعة القطن فيها بنسبة ٢٣ ٪ . من جملة المساحة . ويمنحون جنيهاً ونصف جنيه عن كل فدان يزرعونه بهذه الحبوب من مساحة الأراضي التي حددت زراعة القطن فيها بنسبة ٢٧ ٪ من جملة المساحة .

زراعة الكتان :

وعرض الوزير بعد ذلك للحصول الكتان الذي أصبح مطلوباً بكثرة بسبب إغلاق أسواق أوروبا الرئيسية ، فقال : إن إنتاج هذا المحصول زاد زيادة كبيرة وثبت أنه يعود على الزراع بربح وفير .

وهذا المحصول ، محصول شتوي كالقمح تماماً (يزرع في نوفمبر ويحصد في إبريل) ويتنظر أن تبلغ مساحة الأراضي التي تزرع كتاناً في الموسم الحالي نحو خمسين ألف فدان مقابل ٣١.٠٠٠ فدان في الموسم الماضي .

وقد وردت تقارير من بريطانيا تفيد أن « تيلة » الكتان المصري من الطراز الأول وهي تعادل تيلة الكتان الناتج من دول أوروبا الشمالية .

(*) حديث حضرة صاحب العالي محمد زاف عظيم بك وزير الزراعة إلى أحد مندوبي « جريدة الاجبشيان غازيت » .

الحكومة البريطانية تشتري محصول الكتان :

وقال معاليه : إن الحكومة البريطانية عرضت شراء جميع محصول الكتان المصرى فى الموسم الحالى وأن وزارة الزراعة المصرية تدرس الآن بالاشتراك مع اللجنة المؤلفة من ممثلى الحكومة ومصانع الكتان ومنتجيه الشروط التى قدمتها الحكومة البريطانية . وقد وضعت هذه اللجنة بعض ملاحظات هى الآن موضع مباحثات بين الحكومة البريطانية والسلطات المصرية المختصة .

وأعرب معاليه عن أمله فى انتهاء هذه المباحثات إلى نتيجة ترضى جميع ذوى الشأن فى هذا الموضوع .

وقال معاليه أن زراعة الكتان هى الخطوة الأولى فى سبيل تنفيذ سياسة مصر الزراعية التى ترمى إلى زراعة محاصيل جديدة يستعاض بها عن القطن الذى يستند عليه الشطر الأكبر من رخاء مصر .

ثم لاحظ معاليه أن الكتان ينتج ربحاً وبيعاً لأن محصول الفدان الواحد يبلغ أربعين قنطاراً من الكتان وثلاثة أرباب من بذره .

وامتنع معاليه عن ذكر الثمن الذى عرضته بريطانيا لأنه لا يزال موضع مفاوضات . ولكنه قال إنه مما يغتبط له أن الولايات المتحدة طلبت كمية كبيرة من الكتان المصرى .

تربية الدواجن :

ثم عرض الوزير لمسألة الدواجن فقال إنه اتخذ عدة تدابير عملية لزيادة الانتاج ومن هذه التدابير منح مكافآت للذين ينشئون « معامل تفرغ » جديدة لأصحاب معامل التفرغ الحالية والذين ينتجون عدداً أكثر مما أنتجوه فى العام الماضى . ثم إلغاء القيود الواردة فى قانون التفرغ فيما يخص « بحجم البيض » .

فضلا عن أن معاليه قرر إنشاء معمل تفرغ جديد فى سخا ومنزعة إضافية لتربية الدواجن فى الدقى بالقرب من دار وزارة الزراعة .

وقال معاليه أن منع تصدير البيض أدى إلى هبوط ملحوظ فى أسعار البيض مما يشجع أصحاب معامل التفرغ على زيادة الانتاج .

زراعة الخضر والفاكهة :

وفىما يختص بزيادة مساحة الأراضى التى تزرع خضراً ، قال الوزير أن هذا الموضوع يبحث الآن بمعرفة اللجنة المؤلفة من خبراء تعنى بملاحظة حالة السوق . وتأليف هيئات تعاونية لمنتجى الخضروات . وفى الوقت نفسه تبذل جميع الجهود الممكنة لزيادة مساحة البساتين (الأرض المنزرعة فاكهة) والتى تزيد مساحتها الآن على ٧٠.٠٠٠ فدان .

وختم معالى الوزير حديثه بأن ذكر النطق السامى لصاحب الجلالة « أن من العار أن تكون مصر بلاداً زراعية ثم لا تستطيع أن تكفى نفسها بنفسها فى قوتها الضرورى » .